

## الموقف الأميركي مما يجري في العراق

ربط الرئيس الأميركي براك أوباما تقديم أي مساعدة فعّالة للعراق في حربه ضدّ «داعش» وحلفائها في التنظيمات المتطرفة، بتوحد الكتل السياسية العراقية التي عملت مع الاحتلال أثناء وجود القوات الأميركية والغربية في العراق.

لكن أي تحليل موضوعي للموقف الأميركي هذا يمكن أن يفضي إلى الخلاصة الآتية:

الخلاصة الأولى، إن وحدة الطبقة السياسية في العراق أمر مستحيل وصعب، وفشلت الولايات المتحدة طوال احتلالها للعراق، على رغم الضغوط التي مارستها على هذه الطبقة، في الوصول إلى هذا الهدف، وجرت الانتخابات التي سبقت الانتخابات الأخيرة قبل جلاء القوات الأميركية من العراق، وأسفرت نتائج تلك الانتخابات عن نتائج مماثلة للانتخابات الحالية، ومثلما فشلت الولايات المتحدة، رغم وجود قواتها في العراق، بتوحيد الطبقة السياسية فإن هذه الشروط لن تتحقق الآن، لأن توحيد هذه الطبقة من الأمور المستحيلة، ما يعني أن الولايات المتحدة وضعت هذا الشرط لتبرر عدم تقديمها أي دعم إلى الحكومة العراقية لمواجهة «داعش».

الخلاصة الثانية، الولايات المتحدة مستفيدة من الهجوم الذي شنته «داعش» واحتلالها، لأن هذا الهجوم وما ترتب عليه من نتائج تراهن واشنطن على أنه يصب في مصلحتها، أولاً لأنه يحاول إرغام الحكومة العراقية على طلب المساعدة الأميركية، وهذه المساعدة تعيد إنتاج النفوذ الأميركي، وتضعن الحكومة من جديد تحت الوصاية الأميركية. ثانياً لأن هذا الهجوم من شأنه أن يضغط على إيران، ويلين موقفها الرافض للمطلب الأميركي بأن يعترف بربط الملف النووي الإيراني بملفات إقليمية أخرى وبينها الملف العراقي، لا سيما أن هناك انتقادات داخل الولايات المتحدة، ومن حلفاء الولايات المتحدة الخليجيين بأن واشنطن هي التي ساهمت من خلال احتلالها للعراق بتعزيز النفوذ الإيراني فيه.

الخلاصة الثالثة، الولايات المتحدة لن تقدم أي دعم إلى العراق يتجاوز قيام طائرات أميركية من دون طيار، أو طائرات حربية أميركية، بالإغارة على مواقع لتنظيم «داعش» وهذا لن يغير في مجرى القتال كون الطائرات مخططة تشرن هجمات أشد كثافة على هذه المواقع، ولو كانت لدى الولايات المتحدة قدرة على التورط في العراق لما انسحبت عام 2011 من هناك، أما دعم العراق بمعدات منطوقة مدفوع ثمنها، مثل الطائرات والذبابات والصواريخ، فإن جماعات النفوذ الموالي للعدو «الإسرائيلي»، مدعومة من السعودية وقطر، فإنها لن تسمح لإارة أوباما بتقديم مثل هذا الدعم حتى لو كان مقابل أموال عراقية، وليس دعماً مجانياً.

في مطلق الأحوال الموقف الأميركي الأقرب إلى ابتزان الحكومة العراقية أكثر منه إلى أي شيء آخر، يتوقع أن نتجم عنه تحولات مهمة في علاقات العراق الدولية والإقليمية، وسيكون لهذه التحولات تأثير استراتيجي في مستقبل العراق والمنطقة:

أولاً: إلغاء الاتفاقية المعقودة بين العراق وبين الولايات المتحدة التي تلزم الولايات المتحدة بحماية الحدود والأرض العراقية، خاصة أن الولايات المتحدة لم تلتزم بتطبيق الاتفاق وأخلت بالتزاماتها.

ثانياً: مواقف الإدارة الأميركية من هذه الأزمة ستقود إلى خسارتها آخر ما تبقى من نفوذ للولايات المتحدة في العراق كان من إرث الاحتلال الأميركي، سواء تجسد هذا النفوذ في خبراء تدريب الجيش، أو العقود الاقتصادية وخاصة في قطاع النفط.

ثالثاً: بات العراق مضطراً إلى البحث عن مصادر لتسليح جيشه من دول أخرى غير الدول الغربية، مثل روسيا والصين وإيران، وبات صعبا على الإدارة المتحدة منعه من ذلك، فمطلب تسليح الجيش أصبح حاجة ملحة وولايات العراق قدرات مالية تؤهله للحصول على السلاح من المصادر الممكنة.

## بعدها انتصرت سورية على الإرهاب واشنطن تدسّ السم في دسم مساعي التسوية

■ **عبدالله خالد**

حرصت الإدارة الأميركية على الإفادة إلى أقصى حد من حوادث 11 أيلول وسعت إلى فرض أحاديثها القبلية وقانونها الخاص كيديل للقانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان بحجة مكافحة الإرهاب وفق مفهومها الخاض الذي وضع جميع معرفتي مخططها في خانة محور الشر. وبهذه الحجة غزت أفغانستان واحتلت العراق وحاولت فرض إملاءتها على سورية، معتبرة أن وجود جيشها على حدودها كفييل بترويض الرئيس الأسد. وكان هدفها تحقيق ثلاثة أمور:

ضمان استمرار هيمنتها على ثروات العالم وفي مقدمها النفط.

حماية الكيان الصهيوني وتثبيت احتلاله للفلسطين.

شن حروب استباقية لمنع بروز أي قوة يمكن أن تهدد مصالحها مستقبلاً.

للاحتلال الأميركي واستمرت في دعم المقاومين الفلسطينيين واللبنانية واستمر في فتح أبواب دمشق لسائر المقياميين، ومنذ ذلك الحين غدت سورية العدو الأول للحلف الأميركي–الصهيوني وبدأت محاصرتها (قانون محاسبة سورية) ومعاقبتها (القرار 1559 الذي استلزم اغتيال الرئيس رفيق الحريري لتنفيذه) وتقليص دورها (عدوان تموز الذي أجهضته المقاومة بمساندة كاملة من سورية). وكان على الإدارة الأميركية أن تغير مخططها، خصوصاً بعد صعود غزة، فانتقلت من استخدام القوة الخشنة إلى القوة الناعمة الهادئة إلى تفجير التناقضات كلها في المجتمع العربي والعمل على تجزئته لتشكيل شرق أوسط جديد يتحكم فيه الكيان الصهيوني.

تجسدت الخطوة الأولى للمخطط الأميركي الجديد في تمتين تحالفها مع جيوش النظام العربي الرسمي كونها تشكل الاحتياط الاستراتيجي لها في المنطقة ونسجم علاقات جديدة مع الإسلام السياسي ممثلاً بجماعة «الإخوان المسلمین» وبعدها وعدها اردوغان بأنها لن تقف في وجه مخططاته وانها لن تكون حجر عثرة في وجه التطبيع مع الكيان الصهيوني ولن تخرج على مفاهيم الاقتصاد الريعي الذي تبنته النيوليبرالية المتوحشة. وكان اردوغان نجح في تكوين نموذج لإسلام «معتدل» حافظ على ارتباطه بحلف الناتو وعلاقته الاستراتيجية مع الكيان الصهيوني، ومع بدء ما سمي «الربيع العربي» في تونس ومصر وانتقاله إلى أقطار عربية أخرى وجدت الإدارة الأميركية أن الفرصة متاحة لإجراء تغيير شكلي للأنظمة التي تسير في فلها وطلبت إلى قوى «الإسلام السياسي» أن تقود الحراك الشعبي وحثّت قادة الجيوش على تسهيل وصولها إلى الحكم. وبعدما كان ذلك الصهيوني يعمد على الانظمة الموالية للغرب تمند ليصل إلى سورية ولتقوده جماعة «الإخوان» بحيث تحوّل من حراك سلمي يطالب بالإصلاح إلى حراك مسلح يريد إسقاط الرئيس الأسد والقضاء على سورية كموغق ودور ووظيفة، وسارعت الإدارة الأميركية إلى إرسال الموفدين إلى سورية عارضة وقف ذلك الحراك مقابل الأميركية تعمل على تخليل:

الاستمرار في دعم المسلحين ومدهم بالسلحة والمال والوسائل اللوجستية. التحذير من خطر الإرهاب التكفيري والإيعاء بإمكان الوصول إلى تغاهم مع سورية إذا حسّن النظام سلوكه.

في هذا الإطار، سرّبت الإدارة الأميركية ما عرف بالنقاط الست التي تؤكّد على وقف الدعم السياسي واللوجستي والأمني للمسلحين والتخلي عن مواجهة نظام الرئيس الأسد وترتك الخيار للتكفيري والسوري في تقرير مسار الديمقراطية وحض الرئيس الأسد على تقديم إصلاحات من داخل النظام ودعم الجيش السوري في حربه والحلپ إلى حلفائها أن تسير في الاتجاه نفسه... وذلك كله مقابل أن تضخ سورية النظر عن المفوضات التي ترعاها واشنطن بين الكيان الصهيوني والسلطة الفلسطينية التي نصب في إطار تصفية القضية الفلسطينية عبر إلغاء حق العودة وتوطين الفلسطينيين في أماكن وجودهم والاعتراف بيهودية الكيان.

مع رفض سورية التجاوب مع المقترحات الأميركية التي نقلها موفدوون عرب

## البناء

## مخطوفون وأسرى مضربون

■ **هاني جوده**

فإنهم يفجرون عبوات ناسفة عن بُعد أو بواسطة ساعات توقيت جديدة».
وهناك مثال لرئيس إحدى العصابات هو عمر مولنر، رئيس منظمة الجريمة الأكبر في كيان الاحتلال، بدأ حياته جنديا مغمورا لدى المجرمين القدامى، وانضمّ في شبابه إلى الكثير من العصابات. انتظر جميع وحدات الشرطة وقوع مولنر لكنها لم تنجح في إثبات شيء.
يعتبر مولنر مجرما محكما بارد الأعصاب، ومن الصعب إدانته. قبل سنوات، لدى اعتقاله بتهمة حيازة سلاح والحكم عليه بالسجن 32 شهرا، احتفلت الشرطة كما لو أنّه حكم عليه بالسجن عشرة أعوام، وكذلك عصابات شالوم دومراني، ريكو شيرازي، آقي روحان، الأخوين موصلي، الأخوين زاغوري، الأخوين ماغديش، ميخائيل مور، عاظة البيرون، وهي وغيرها تهّد استقرار الكيان.

● **المنطقة التي اختفى فيها الثلاثة** مصنفة «ج» وتعريفها «سكان فلسطينيون، سيطرة أمنية عسكرية» «إسرائيلية» أنّ ثمة احتمالا كبيرا بأن يكون العمل انتقامياً داخليا، خصوصا أنّ النفوذ الأمني والعسكري للاحتلال كبير في مناطق «ج».

● **استطاعت المقاومة** خطف جلعاد شاليط في عملية اشتباك مباشر داخل مستوطنة على حدود غزة، وكسرت منظومة الأمن للاحتلال.وقد تكون قوى المقاومة نجحت مجددا في خطف الثلاثة لدعم لضراب الأسرى في سجون الاحتلال، والذي يقابل بإهمال عربي ودولي، وأيضا لدعم جميع الأسرى في سجون الاحتلال، ويرحب الشارع الفلسطيني عامة بهذه العملية إن كانت قوى المقاومة هي التي نفذتها. كيف لهذا العالم الذي ينتفض لفقدان ثلاثة مستوطنين أن يتجاهل أكثر من خمسة آلاف أسير فلسطيني؟!
علما أنّ إدارة السجون تمنع العلاج عن المرضى وتكتفي بتقديم «الأكامول» لهم، أو تقديم النصيحة لهم بالإكثار من شرب الماء، رغم أنّ البعض في حاجة ماسة إلى العلاج ومعظمهم مزمن، لذا نقول لكل من يرقّ خوفاً من الآتي: اختفاء ثلاثة مجائين لا يرهب شعبا مناصلاً، ولا يمكن أن تتكرّر تجربة شاليط بالقتل الذي اتبع في غزة من قبل حكومة الاحتلال بحثا عن شاليط، فالخليل اليوم هي غزة ونابلس، والخليل اليوم هي جنين وخان يونس والقدس والناصرة، ومهما بلغت الآلام فإن آلام ماجورين مثلما كان يحصل في الماضي،

«**الجيل الجديد**»

**أكثر جرأة وخطراً**

يقول ضابط كبير في شرطة الاحتلال:

«إنّ الجيل الجديد من منظمات الجريمة أكثر نداءً، فهم يستعينون بخبراء «الهايترك» وباقتصاديين لتبيض الأموال، فهم يستعينون مثلاً بجنود الجيش المخصصين في تركيب العيوات الناسفة. وهم أيضا أكثر «نظافة» في أدايتهم: مثلا بدلا من أن يرسلوا قاتلين ماجورين مثلما كان يحصل في الماضي،

حسبون الشعب اللبناني غيباً بلا ذاكرة، وينسون أنه مبدع وخلاق استطاع نشر طاقته الإبداعية نجاحا باهرا عبر العالم، ففي وكالة الفضاء الأميركية أجبر العقل اللبناني الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش على الإمساك بسמاعة الهاتف وتقديم التهنئة لابن لبنان البروفسور شارل العشي على نجاحه وفريقه، كرئيس لمركز الدفع النفاث في NASA، في إنزال أول مركبة على سطح المريخ، مسجلاً نصراً علميا متوقفا للولايات المتحدة الأميركية وللعقل البشري.

رفع العقل اللبناني ممثلا بجهود البروفسور شارل العشي ورفاقه اللبنانيين، وبهميم عالما الفضاء البروفسور إدغار شويري والبروفسور جورج الحلو ابن الجنوب اللبناني، أعظم دولة في العالم قوة وجبروتا، إلى حدود السموات السبع الطباقي، في حين يتناسى رجال السياسة الطاقات اللبنانية في داخل الوطن، مثلما تناسوا من هم خارجه أمثال شارل العشي ورفاقه المبدعين، الذين تركوا الوطن غير أسفين، إذ لم يعضّ الوطن كفاءاتهم ولم يثنّ قدراتهم ولم ينتبه إلى بعضات عقولهم المتماهية مع الخلق والعباء، تلك العقول التي وضعت بصماتها على حضارة الغرب الحديثة تقوفا لا مثيل له، وما زالت مثابرة على التقدم في المجالات كافة، بخاصة السياسية والاقتصادية والعلمية والمعرفية والفنية، بينما يقف المعلم والموظف في لبنان على أبواب السياسي متجاهل طاقتهم، مستجديا لقمة العيش لاجل الاستمرار في تجنيب الوطن العثرات الرثيمة، خوفا على من الطوفان الحارق والمارق المؤذي بالجميع إلى الهاوية، وساعتدّ لا ينفع الندم.

المدّش في القضية أنّ أبناء لبنان في الخارج سلجوا النجاحات التي قدّرت في الدول التي حملوا هوياتها، أما في لبنان فالأمر معكوس تماما، إذ لا مكان للمبدع تحت شمس الوطن، حتى لو انعكست إيجابيات عمله على لبنان فخرا واعتزازا. لكن، ماذا يفعل لبنان للعديد من أبنائه المبدعين في الداخل، الجواب: لا شيء! السبب واضح، لا لبس فيه ولا التباس، فالذين يتسلمون قيادة البلد من بيت «بوسياسة» لا همّ لهم سوى تأمين مستقبل فلذات الأكياد وتكديس الثروات لتوريثهم الجاه والسيطرة وبقاء غائلة الجوع والمرض والاستجداء مستقبلاً.

لذلك يبقى الهدف السياسي، بعد الفراغ الرئاسي المعمول به عن سابق تصوّر وتصميم، وبعد التعطيل المقصود لسلسلة الربّط والرواتب وهي حق لكل موظف، بحجّة تأمين الموارد، وتحت ذريعة عدم الوقوع في العجز، وبدعوى زيادة الضريبة على القيمة المضافة، سرحية ذليلة أبطلها نواب الوطن ومسؤولوه الأشاوس، هذين سعيهم تأمين موارد المسلسلة عبر إيقاف فساد جماعاتهم وسرقاتهم الموصوفة والمعلومة، والعمل السريع على استخراج النفط والغاز وعدم تنسيب هذا الملف الذي بات معظم الناس عالما بخبايا فساده حتى باتت الثقة مفقودة بين المواطن والمسؤول.

بأني حق يعمل وكلاء الشعب على طعن الكوالة الممنوعة لهم عبر تأمرهم جميعاً سورية على لقمة عيش المواطن وصحته وكرامته، علما أنّ مواقعهم

## الفجور السياسي سيّد الساحة

■ **د. سلوى الخليل الأمين**

السياسية تشرى وتباع في سوق النخاسة بعيداً عن الحرية والديمقراطية التي يتغنون بها زورا وبهتانا وهي من الشعب وللشعب، لذا قيل: فاقد الشيء لا يعطيه، خصوصا حين تصبح الديكتاتورية والاستبداد الصفتين الغالبتين، وحين يرتفع أسلوب العنجهية المبتذل بالبحث في التعامل مع الناس، وحين يستمرّ الدهاء المُسوّر بسوء الخصال بدين الأوقات المفتوحة على سائر الاحتمالات، عندئذ كيف يسع المسؤول إحصاء وجع الناس وقرقهم الظاهر للعيان؟

قيل: «إنّا بليتم بالمعاصي فاستبتروا»، لكن ما هو على الساحة اللبنانية مخالف جدا لهذا القول، فهم لا يستطيعون أن يخفوا دورهم وقصورهم المبنية من عرق الناس، ولا خفلات زوجاتهم الباهظة التكاليف المدفوعة من الخزينة اللبنانية، ولا حتى ملاسيهن المستوردة من بيوتات الأزياء الباريسية العريقة، وذلك كله على عيئك يا تاجر، فهناك يتعمون بجنة الخلد التي يحزم على أشرف الوطن دوس اعتبارها الرضية. وحرصا على علو جبهات الكرامة، يقاخص الإشراف بالويل والثبور وعظائم الأمور، ولذلك تنكظ أبواب السفارات يوميا بالعاثات المهاجرة، وبينهم أنا وعلاقتي بجميع أقرانها الحائزين أعلى الشهادات.

أقول ذلك بانتهزام شديد، وقرف ملعن، ويأس بلا حدود، فمائلنا لا مكان لهم في هذا الوطن الذي حملناه في أشفار العيون ورفضنا مرارا وتكرارا الهويات الأجنبية التي قدمت علينا ممن طبق من ذهب، حرصا منا على هوية لبنانية نعتزّ بها إرثا موصوفا تناولناه من جيل إلى جيل إلى جيل وما تعبنا، بل كنا نزيدا فخرنا بلبنانيتنا وعروبنا الأصلية... لكن حدث ما لم يكن في الحسبان، إذ كيف يعقل الاستمرار والرواتب لا تكفي لتسديد قواير الماء والهاتف والكهرباء، ونحن ومثالثنا ممن لم يمداو يدهم خلال معلمه الوطني في الإدارة الرسمية إلى جيب أي مواطن، أصبحتنا دور في فلك الغين الواضح الممدود إلينا رواتب تقاعدية لا تغطي الأسبوع الأول من الشهر، وتضطرنا إلى بيع المزيد وما ورثناه من الأهل والأجداد من أراض أو ألابان أحق بها، لأجل الصمود والنبات، في حين أن المطلوب الاحتفاظ بماء الوجه، أمام الأولاد والرفاق والجيران، وكل من يعرف سيرة شرقاء الوطن ومسيرتهم الوطنية الهادفة.

بعد هذا الطرح الكلامي لا بدّ من السؤال: أليس الوطن

مسؤولا عن كرامة مواطنيه؟ أليس الحاكم المسؤول هو

خادم للشعب؟ أليس لقمة العيش فرضا واجبا على

الدولة حتى لو اضطرت إلى الدين العام، والتموذج

الولايات المتحدة الأميركية التي ترزح تحت ديون تفوق

طاقاتها على السداد لدولة الصين، ومع ذلك لا تقصّر في

تأمين حاجات مواطنيها. وهل يجوز أن يلجا اللبناني

وهو على أبواب العمر المتقدم صعدا إلى هجرة الوطن

للاحتفاظ بكرامة مفقودة في وطنه؟

أبنا السياسسيون في وطني لبنان، كي لا يبقى الفجور

السياسي سيّد الساحة في لبنان، عليكم التوقيع سريعا

على سلسلة الربّط والرواتب، كي لا يفرغ الوطن من

طاقاته وكوادرك المنتجة والمبدعة، حتى لو اضطرتم

الى التبرّع برواتبكم وجزء يسير من فوائد ثروتكم،

لإنقاذ المواطن اللبناني... ومن خلفه الوطن، فلا تصبح

أرض الوطن مثل الغابة المهجورة بلا سكان.

### مسلسل السلسلة مستمر!

■ **د. أحمد لقيس\***

كان يوم العاشر من حزيران 2014 حلقة أخرى في مسلسل تأجيل إقرار المسلسلة المتعلقة بالرتب والرواتب للموظفين في القطاع العام والمعلمين، إذ امتنع فريق من النواب عن الحضور في مجلس النواب للمشاركة في جلسة استكمال هذه المسلسلة التي تقرّ جميع الكتل النيابية بأحقيتها وضرورة استكمالها بعدما اجتازت مسيرة طويلة من الدراسة وإعادة الدراسة وإعادة التقييم الأرقام التي تقسرها كل كتلة أو فئة سياسية وفقا لما تقتضيه مصالحها السياسية والانتخابية.

عبّرت مواقف الأطراف بطريقة مثيرة للعجب عن تأييدها الحقوق المشروعة للموظفين والمعلمين وأفراد القوات المسلحة التي تضمنتها المسلسلة المقترحة، إلا أنها رغم ذلك تتخلف عن الحضور، ما أفقد الجلسة نصابها القانوني وحال دون انعقادها، وما أضاف حلقة جديدة لحقاقت سلسلة الربّط والرواتب، وحصل تأجيلها إلى تاريخ لاحق. وما يثير الدهشة أنّ من تعيّب عن حضور الجلسة هو الفئاق نفسه الذي كان يعيب على الآخرين غيابهم قبل يوم واحد عن جلسة كانت مخصصة لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، ووصفوا وانتقروا بأشدّ العنوت من غياب لمخالف للدستور ومخالفة للديمقراطية. إلى حدّ اعتباره بمثابة خيانة للوالة اللبنانية، وطالب بعض هؤلاء باتخاذ إجراءات وعقوبات في حق هؤلاء لغيابهم عن تلك الجلسة، وفي اليوم التالي مارسوا الخطية نفسها وتعاملوا مع موضوع يقاس بأهمية حياة المواطنين وتعليمتهم، وهو أهم بالنسبة اليهم من الأمور الأخرى كلها، حتى انتخاب رئيس للجمهورية.

هنا نستطيع طرح السؤال الآتي: ماذا وراء هذين التخاذل والتخلف عن الحضور إلى مجلس النواب لإنجاز أهم مشروع اجتماعي يطول حياته نحو 30 في المئة من الشعب اللبناني ويؤثر في معيشتهم واستقرارهم المادي والإجتماعي؟

استطيع الادعاء عن هناك وراء هذا الأزدواج في المواقف غايات سياسية يخفيها بعض الأطراف السياسسيين ويختبئون وراء الأرقام والنتكفة المسلسلة التي أصبحت في الواقع، ولو صدرت عن أكثر المعنيين بها والأكثر صدقية في إصدارها، موضع جدال وأخذ ورد، ما يعني هذا الغياب للصدقية لبعض من من يتشبث بأرقام تخالف ما تصوّره الوزارة المعنية (أي وزارة المال) عن القدرة على تأمين التوازن المطلوب بين نفقات المصروفات والواردات المقترحة لتخليتها.

كان أفضل تعبير عن هذا التصارب في المواقف من بعض الأرقام هو ما أدلى به الرئيس نيار بري، عن أن الغالبية المصغرم من وراء عدم حضور الجلسة المقررة لإقرار هذا المشروع هو «العبور على جدث المؤسسات» لتحقيق أغراض سياسية، ونرى أنه ليس في هذا شيء من الصحة والسلامة في الممارسة الساسية مع كل ما يمكن أن نتصوره من أساليب وأدوات لتحقيق أغراض سياسية، إلا أنه يجب الابتعاد عن المسائل الإجتماعية لأنها ستفجر وتؤدي الى نتائج تفوق سلبياتها ما يمكن أن ينتج من إقرار المشروع سواء على الصعيد الاقتصادي أو الإجتماعي أو التربوي، وهذا الأخير لا يزال، في عهد الحل الذي توّصل اليه المعنويون حول إجراء الامتحانات الرسمية، الأصبغ على واقع التلامذة والطلاب بسبب ما يشعرون به من ضيق تجاه عدم المواقف غير المسؤولة، رابطا ما سيستلزم سعيهم من قلق حاد هذه المواقف بإصدار النتائج للامتحانات الرسمية التي سيجرونها.

اللهم أنقذ هذا الوطن وأحمه من كل شر يضرر له.

\***استاذ جامعي**

<sup>[1]</sup> كان يوم العاشر من حزيران 2014 حلقة أخرى في مسلسل تأجيل إقرار المسلسلة المتعلقة بالرتب والرواتب للموظفين في القطاع العام والمعلمين، إذ امتنع فريق من النواب عن الحضور في مجلس النواب للمشاركة في جلسة استكمال هذه المسلسلة التي تقرّ جميع الكتل النيابية بأحقيتها وضرورة استكمالها بعدما اجتازت مسيرة طويلة من الدراسة وإعادة الدراسة وإعادة التقييم الأرقام التي تقسرها كل كتلة أو فئة سياسية وفقا لما تقتضيه مصالحها السياسية والانتخابية

<sup>[2]</sup> عبّرت مواقف الأطراف بطريقة مثيرة للعجب عن تأييدها الحقوق المشروعة للموظفين والمعلمين وأفراد القوات المسلحة التي تضمنتها المسلسلة المقترحة، إلا أنها رغم ذلك تتخلف عن الحضور، ما أفقد الجلسة نصابها القانوني وحال دون انعقادها، وما أضاف حلقة جديدة لحقاقت سلسلة الربّط والرواتب، وحصل تأجيلها إلى تاريخ لاحق

<sup>[3]</sup> وما يثير الدهشة أنّ من تعيّب عن حضور الجلسة هو الفئاق نفسه الذي كان يعيب على الآخرين غيابهم قبل يوم واحد عن جلسة كانت مخصصة لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، ووصفوا وانتقروا بأشدّ العنوت من غياب لمخالف للدستور ومخالفة للديمقراطية

<sup>[4]</sup> إلى حدّ اعتباره بمثابة خيانة للوالة اللبنانية، وطالب بعض هؤلاء باتخاذ إجراءات وعقوبات في حق هؤلاء لغيابهم عن تلك الجلسة، وفي اليوم التالي مارسوا الخطية نفسها وتعاملوا مع موضوع يقاس بأهمية حياة المواطنين وتعليمتهم، وهو أهم بالنسبة اليهم من الأمور الأخرى كلها، حتى انتخاب رئيس للجمهورية

<sup>[5]</sup> هنا نستطيع طرح السؤال الآتي: ماذا وراء هذين التخاذل والتخلف عن الحضور إلى مجلس النواب لإنجاز أهم مشروع اجتماعي يطول حياته نحو 30 في المئة من الشعب اللبناني ويؤثر في معيشتهم واستقرارهم المادي والإجتماعي؟

<sup>[6]</sup> استطيع الادعاء عن هناك وراء هذا الأزدواج في المواقف غايات سياسية يخفيها بعض الأطراف السياسسيين ويختبئون وراء الأرقام والنتكفة المسلسلة التي أصبحت في الواقع، ولو صدرت عن أكثر المعنيين بها والأكثر صدقية في إصدارها، موضع جدال وأخذ ورد، ما يعني هذا الغياب للصدقية لبعض من من يتشبث بأرقام تخالف ما تصوّره الوزارة المعنية (أي وزارة المال) عن القدرة على تأمين التوازن المطلوب بين نفقات المصروفات والواردات المقترحة لتخليتها

<sup>[7]</sup> كان أفضل تعبير عن هذا التصارب في المواقف من بعض الأرقام هو ما أدلى به الرئيس نيار بري، عن أن الغالبية المصغرم من وراء عدم حضور الجلسة المقررة لإقرار هذا المشروع هو «العبور على جدث المؤسسات» لتحقيق أغراض سياسية، ونرى أنه ليس في هذا شيء من الصحة والسلامة في الممارسة الساسية مع كل ما يمكن أن نتصوره من أساليب وأدوات لتحقيق أغراض سياسية، إلا أنه يجب الابتعاد عن المسائل الإجتماعية لأنها ستفجر وتؤدي الى نتائج تفوق سلبياتها ما يمكن أن ينتج من إقرار المشروع سواء على الصعيد الاقتصادي أو الإجتماعي أو التربوي، وهذا الأخير لا يزال، في عهد الحل الذي توّصل اليه المعنويون حول إجراء الامتحانات الرسمية، الأصبغ على واقع التلامذة والطلاب بسبب ما يشعرون به من ضيق تجاه عدم المواقف غير المسؤولة، رابطا ما سيستلزم سعيهم من قلق حاد هذه المواقف بإصدار النتائج للامتحانات الرسمية التي سيجرونها

<sup>[8]</sup> اللهم أنقذ هذا الوطن وأحمه من كل شر يضرر له